

Distr.: General
4 March 2024
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والخمسون

26 شباط/فبراير - 5 نيسان/أبريل 2024

البند 2 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والالتزام بضمان المساءلة والعدالة

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان*

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 3/52 وهو يقدم لمحة عامة عن تنفيذ القرار والتطورات ذات الصلة بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة والالتزام بضمان المساءلة والعدالة.

* يُقدّم هذا التقرير إلى خدمات المؤتمرات بغرض تجهيزه بعد انقضاء الموعد النهائي لتضمينه أحدث المعلومات.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - مقدمة

- 1- يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 3/52 ويغطي الفترة من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وهو يستند إلى رصد حقوق الإنسان الذي أجرته المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإلى المعلومات الواردة من مصادر حكومية وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية. وظل الموظفون الدوليون التابعون للمفوضية موجودين خارج الأرض الفلسطينية المحتلة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير لأن إسرائيل لم تمنحهم تأشيرات الدخول.
- 2- ولأكثر من 56 عاماً، ظلت الأرض الفلسطينية المحتلة - الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وغزة - تحت الاحتلال الإسرائيلي، مما أضر على جميع حقوق الفلسطينيين، بما في ذلك الحق في تقرير المصير.
- 3- وقد شهدت حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة تدهوراً شديداً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد حدث تصعيد في استخدام القوة المميّزة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وفي أيار/مايو 2023، تصاعدت الأعمال القتالية في غزة⁽¹⁾.
- 4- وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، تسللت كتائب عز الدين القسام وجماعات فلسطينية مسلحة أخرى وعدد من الفلسطينيين إلى جنوب إسرائيل وهاجموا المدنيين والأعيان المدنية، فضلاً عن الأهداف العسكرية، بينما أصابت آلاف القذائف العشوائية إسرائيل. ورداً على ذلك، شنت إسرائيل ضربات مكثفة من الجو والبر والبحر في جميع أنحاء غزة. واستمر التصعيد إلى ما بعد الفترة المشمولة بالتقرير، ما تسبب في معاناة إنسانية شديدة وأثر هائل على المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال.
- 5- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية، في سياق عملياتها لإنفاذ القانون، 338 فلسطينياً في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية (من بينهم 251 رجلاً و3 نساء و81 فتى و3 فتيات). وفي غزة، قُتل فلسطينيون في أيار/مايو 2023 في سياق تصعيد الأعمال القتالية (33 في المجموع، من بينهم 13 مدنياً على الأقل - 4 رجال و4 نساء و3 فتيات وصبيان) وقتلت قوات الأمن الإسرائيلية رجلين فلسطينيين آخرين في سياق عمليات إنفاذ القانون. وفي الفترة من 7 إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023، قُتل، وفقاً لوزارة الصحة في غزة، ما لا يقل عن 525 فلسطينياً في غزة، من بينهم ما لا يقل عن 542 طفلاً و136 امرأة، وتفيد تقارير بفقدان 870 شخصاً، من بينهم 1 020 طفلاً⁽²⁾. وكما هو الحال خلال فترات التصعيد السابقة، ربما قُتل بعض المدنيين الفلسطينيين على أيدي الجماعات الفلسطينية المسلحة.
- 6- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل 30 إسرائيلياً (20 رجلاً و5 فتيان و4 نساء وفتاة واحدة) في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، على يد أفراد فلسطينيين، وقتلت امرأة إسرائيلية واحدة في إسرائيل بصاروخ أطلق من غزة خلال تصعيد الأعمال القتالية في أيار/مايو. وعلى وجه التحديد، في الفترة من 7 إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023، قُتل، ما لا يقل عن 200 إسرائيلي في إسرائيل، من بينهم 325 من أفراد القوات المسلحة الإسرائيلية، حسب ما أفادت به السلطات الإسرائيلية.

(1) A/78/502، الفقرة 8.

(2) وعلى الرغم من أنه لم يتم التحقق من هذه الأرقام بعد، فإنها تعطي، استناداً إلى التجربة السابقة، تقديرات تقريبية دقيقة وموثوقة لعدد الوفيات.

7- ونظراً للانتهاكات الخطيرة المرتكبة في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 في إسرائيل والرد العسكري الإسرائيلي في غزة بعد ذلك، ونظراً للصلة الوثيقة بين الإفلات من العقاب واستمرار العنف، ينصب تركيز هذا التقرير بصورة خاصة على الأعمال العدائية في غزة وإسرائيل منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، في سياق الاحتلال الإسرائيلي المستمر للأرض الفلسطينية المحتلة.

8- لقد كانت حالة حقوق الإنسان في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تتسم بالخطورة قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وبالتوازي مع زيادة عنف المستوطنين والتدابير التي يمكن أن تسهل ضم الضفة الغربية بحكم الواقع، زادت إسرائيل من استخدام التكتيكات العسكرية والأسلحة في عمليات إنفاذ القانون، مما أدى إلى زيادة كبيرة في عدد القتلى الفلسطينيين. وانفجر عنف الدولة والمستوطنين⁽³⁾ ضد الفلسطينيين بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، مما أسهم في ترسيخ النظام التمييزي القائم منذ فترة طويلة والذي تمارس إسرائيل بموجبه السيطرة على الفلسطينيين.

9- وقد طلبت المفوضية السامية الوصول الكامل إلى إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة للتحقيق في الانتهاكات التي ارتكبتها جميع المكلفين بواجبات، ولكنها لم تتلق رداً من إسرائيل حتى وقت كتابة هذا التقرير.

10- وتبين من خلال رصد المفوضية السامية للحوادث التي وقعت أثناء تصعيد الأعمال العدائية في غزة بين إسرائيل والجماعات الفلسطينية المسلحة أن أطراف النزاع جميعها لا تحترم قواعد القانون الدولي الإنساني. ولا يزال المناخ السائد المتسم بإفلات جميع المكلفين بواجبات من العقاب، الذي أشار إليه الأمين العام والمفوض السامي من قبل، مستمراً وقد أسهم في ارتكاب المزيد من انتهاكات القانون الدولي، التي يحتمل أن يرقى بعضها إلى حد الجرائم الدولية.

ثانياً - حالة حقوق الإنسان

ألف - تصعيد تشرين الأول/أكتوبر 2023

11- في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، استيقظ الإسرائيليون والفلسطينيون على صوت أعنف وأبل من القذائف المتفجرة من غزة منذ سنوات. فقد عبر إلى إسرائيل آلاف من أعضاء كتائب عز الدين القسام وسرايا القدس، فضلاً عن فلسطينيين آخرين مسلحين وغير مسلحين. واقتحم المقاتلون مناطق قريبة من السياج الأمني على حدود غزة وهاجموا قواعد عسكرية وبلدات صغيرة وكيوتسات ومهرجاناً موسيقياً.

12- وسرعان ما اتضح من مصادر متنوعة، بما في ذلك مقاطع فيديو نشرها مسلحون فلسطينيون شاركوا في الهجمات، أن الجماعات الفلسطينية المسلحة ارتكبت انتهاكات جسيمة وواسعة النطاق للقانون الدولي، بما في ذلك الهجمات الموجهة ضد المدنيين، والقتل المتعمد للمدنيين وإساءة معاملتهم، والتدمير العائش للأعيان المدنية، وأخذ الرهائن، وهي انتهاكات ترقى إلى جرائم حرب وقد ترقى أيضاً، اعتماداً على مزيد من التحقيقات، إلى جرائم خطيرة أخرى بموجب القانون الدولي. وأفادت التقارير بمقتل أكثر من 1 124 شخصاً في هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، من بينهم 295 عسكرياً⁽⁴⁾،

(3) A/HRC/55/72، الفقرة 24.

(4) انظر www.idf.il/59780?page=1 (بالعبرية).

وإصابة 834 4 آخرين بجروح⁽⁵⁾. ويُذكر أن بعض المدنيين الإسرائيليين قُتلوا في تبادل لإطلاق النار على يد القوات الإسرائيلية⁽⁶⁾.

13- وهناك أيضاً روايات تفيد بأن أعضاء الجماعات الفلسطينية المسلحة وغيرهم من الفلسطينيين المسلحين وغير المسلحين ارتكبوا عمليات اغتصاب واعتداء جنسي (انظر الفقرة 72 أدناه) ومارسوا التعذيب. وتستدعي هذه الروايات تحقيقاً شاملاً، ويجب أن تستتبع المساواة الكاملة وفقاً للقانون الدولي. ويجب تحقيق العدالة عن الجرائم المرتكبة وتوفير الحماية والجبر الكامل لجميع الضحايا.

14- ومن أبرز الهجمات على المدنيين الهجوم على مهرجان نوبا الموسيقي، الذي حضره الآلاف. وتشير الأدلة إلى أن الهجمات التي نفذتها الجماعات الفلسطينية المسلحة وغيرها من الفلسطينيين المسلحين وغير المسلحين على المهرجان أسفرت عن قتل جماعي لمئات المدنيين الإسرائيليين. وظهرت عدة تقارير، بما في ذلك إفادات شهود عيان، عن الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والجنساني⁽⁷⁾.

15- ونُقل العديد من المدنيين، فضلاً عن الأفراد العسكريين، إلى غزة واحتُجزوا هناك. وقدّرت السلطات الإسرائيلية في أوقات مختلفة عدد الأفراد الذين نقلوا إلى غزة بنحو 242 شخصاً، بمن فيهم مواطنون إسرائيليون ومزدوجو الجنسية ومواطنون من دول أخرى⁽⁸⁾. وعانت العائلات لأن مصير ومكان وجود أحبائها لا يزال مجهولاً حتى وقت كتابة هذا التقرير، وهم يخشون على سلامتهم. ويشار إلى أن أخذ الرهائن هو جريمة حرب.

16- ويجب أن يتمتع المشتبه في ارتكابهم تلك الأعمال بالإجراءات القانونية الواجبة وبمحاكمات عادلة. ويُحتجز العديد من المعتقلين فيما يتصل بتلك الهجمات والنزاع الذي أعقبها حالياً بمعزل عن العالم الخارجي في إسرائيل، مما يعرضهم بشدة لخطر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، ويثير مخاوف بشأن إمكانية إجراء محاكمات عادلة. ويجب أن تكفل سلطات التحقيق والادعاء والمحاكم في إسرائيل الاحترام الكامل لحقوق المتهمين الفلسطينيين.

17- واستمر وابل القذائف العشوائية التي أطلقتها الجماعات الفلسطينية المسلحة على إسرائيل إلى ما بعد 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023. فقد أطلقت الصواريخ عبر الجنوب ووصلت إلى وسط إسرائيل، بما في ذلك تل أبيب وسديروت والمناطق المتاخمة لغزة وبئر السبع والقدس. وتنتهك هذه الضربات الحظر المفروض على الهجمات العشوائية واستخدام الأسلحة، التي هي بطبيعتها عشوائية بموجب القانون الدولي الإنساني وترقى إلى جرائم حرب⁽⁹⁾.

(5) انظر www.timesofisrael.com/the-israel-we-knew-died-on-october-7-the-new-nation-will-be-scarred-for-generations

(6) انظر www.haaretz.co.il/news/politics/2023-11-18/ty-article/0000018b-e1a5-d168-a3ef-f5ff4d070000 (بالعبرية).

(7) انظر www.bbc.com/news/world-middle-east-67629181.

(8) حتى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أُطلق سراح ما مجموعه 109 مدنيين أحياء (48 امرأة و34 طفلاً و27 رجلاً) وتم إنقاذ جندي واحد تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي. وحتى 15 كانون الأول/ديسمبر 2023، أكد الجيش الإسرائيلي مقتل ثمانية رجال وثلاث نساء من المدنيين، وأربعة جنود ينتمون إلى جيش الدفاع الإسرائيلي (ثلاثة رجال وامرأة واحدة) محتجزين في غزة.

(9) Jean-Marie Henckaerts and Louise Doswald-Beck, *Customary International Humanitarian Law: Volume I – Rules* (Geneva, International Committee of the Red Cross; Cambridge, United Kingdom .of Great Britain and Northern Ireland, Cambridge University Press, 2005), rules 11, 12, 71 and 156

18- وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي أنه بفرص "حصار شامل" على غزة، قائلاً "سنقطع الكهرباء والطعام والوقود، كل شيء مغلق... نحن نحارب حيوانات بشرية، ونتصرف وفقاً لذلك"⁽¹⁰⁾. وينبغي فهم "الحصار الشامل" وآثاره على السكان في سياق الحصار السابق الذي فرضته السلطات الإسرائيلية على غزة منذ 16 عاماً، والذي كانت له بالفعل عواقب بعيدة المدى على السكان المدنيين فيما يتعلق بالجانب الإنساني وفي مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك تدمير الاقتصاد المحلي⁽¹¹⁾، الذي وصل في حد ذاته إلى حد العقاب الجماعي⁽¹²⁾.

19- وفي الفترة بين 8 و21 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أغلقت إسرائيل جميع المعابر إلى غزة إغلاقاً تاماً ومنعت دخول المساعدات الإنسانية والسلع التجارية والغذاء والوقود والكهرباء، وفي الوقت نفسه لم تسمح إلا بدخول كمية صغيرة من المياه. وبعد ذلك التاريخ، لم يُسمح بدخول سوى كمية ضئيلة من المساعدات⁽¹³⁾. وظل معبر رفح بين غزة ومصر مغلقاً حتى يوم 21 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وقد أدت هذه التدابير القاسية التي حرمت سكان غزة من حقهم في الماء والغذاء والصحة وغيرها من الحاجات الأساسية، والتي ازدادت حدة نتيجة الهجمات على البنية التحتية المدنية الأساسية، مثل المستشفيات والمخابز وأبار الماء، إلى أزمة إنسانية من صنع البشر يمكن الوقاية منها وغير مسبوقه في غزة.

20- وأشار مسؤولون سياسيون وعسكريون إسرائيليون كبار في عدة مناسبات إلى أن الحصار وغيره من القيود قد فرضت في إطار إجراء متعمد وعقابي، وهو ما يتضح أيضاً من رفضهم إعادة فتح معبر كرم أبو سالم بين إسرائيل وغزة والسرعة التي زادت بها المساعدات خلال "الهدنة الإنسانية" في تشرين الثاني/نوفمبر 2023⁽¹⁴⁾.

21- وأدى الانقطاع التام لإمدادات الكهرباء إلى غزة ورفض السماح بدخول أي نوع من أنواع الوقود إلى غزة إلى إغلاق محطة توليد الكهرباء الوحيدة في غزة وإلى آثار خطيرة على الرعاية الصحية وإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، مما أدى إلى تفاقم الوضع إلى ما بعد الفترة المشمولة بالتقرير وإلى وفيات كان يمكن تفاديها⁽¹⁵⁾. كما أثر تدهور شبكة الاتصالات، بما في ذلك انقطاع التيار الكهربائي التام عندما شنت إسرائيل عملياتها البرية في غزة في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023، بشكل خطير على تقديم الخدمات وأعاقت عمليات الإبلاغ.

22- وبين يومي 8 و15 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أغلقت إسرائيل جميع الأنابيب الثلاثة التي تحمل المياه إلى غزة إغلاقاً تاماً، وهو ما يمثل حوالي 75 بالمائة من إمداداتها من المياه الصالحة للشرب. واستُعيدت إمدادات محدودة باستخدام خط الأنابيب الذي يضح المياه إلى شرق خان يونس في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وإلى دير البلح في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ولم تتم استعادة الإمدادات إلى شمال غزة قط. وقال وزير الطاقة والبنية التحتية الإسرائيلي إن إعادة إمدادات المياه إلى جنوب غزة "سيُدفَع

(10) انظر www.timesofisrael.com/liveblog_entry/defense-minister-announces-complete-siege-of-gaza-no-power-food-or-fuel

(11) انظر www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/war-gaza-unprecedented-devastating-impact-english_2.pdf

(12) A/78/502، الفقرة 33؛ وA/76/333، الفقرة 36؛ وA/75/336، الفقرة 24؛ وA/74/468، الفقرة 22؛ وA/73/420، الفقرة 7؛ وA/HRC/52/75؛ وA/HRC/46/63، الفقرة 7؛ وA/HRC/37/38، الفقرة 4؛ وA/HRC/34/36، الفقرة 36.

(13) مرت بضع شاحنات عبر معبر رفح في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

(14) انظر https://twitter.com/Israel_katz/status/1712356130377113904 (بالعبرية)؛ و https://twitter.com/Israel_katz/status/1712876230762967222.

(15) انظر www.ochaopt.org/content/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-86

السكان المدنيين إلى جنوب [الجزء الجنوبي من] القطاع"، مما يشير إلى أن إسرائيل ربما كانت تحرم المدنيين من الوصول إلى السلع الضرورية لبقائهم على قيد الحياة كوسيلة لإجبارهم على الانتقال⁽¹⁶⁾.

23- ولم يُسمح إلا بدخول كميات محدودة من المساعدات إلى جنوب غزة اعتباراً من يوم 21 تشرين الأول/أكتوبر: فقد دخلت 217 شاحنة مساعدات إلى غزة بين يومي 8 و 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أي بمعدل يزيد قليلاً عن تسع شاحنات في اليوم. وقبل يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، كان ما معدله 500 شاحنة تدخل غزة كل يوم، قبل أن يشهد القطاع زيادة هائلة في الاحتياجات⁽¹⁷⁾ بسبب تظافر الأعمال القتالية وحرمان السكان من الوصول إلى الخدمات الأساسية وسوء التغذية والجفاف والنزوح. ومنعت إسرائيل أيضاً دخول السلع التجارية بعد يوم 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023، مما أدى إلى انهيار الأسواق في مختلف أنحاء غزة.

24- وكانت الحالة في شمال غزة قاتمة بشكل خاص، حيث كان وصول المساعدات الإنسانية مقيداً تماماً تقريباً وإمدادات المياه مقطوعة كلياً. وتشير التقديرات إلى أن 300 000 من النازحين داخلياً ظلوا هناك في الملاجئ والمستشفيات حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

25- وقد مهدت القيود المفروضة خلال الفترة المشمولة بالتقرير الطريق لتدهور خطير في حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في الأشهر التالية، بحيث أصبح شبح المجاعة والتجفاف والمرض يخيم على القطاع⁽¹⁸⁾. والحصار المفروض على غزة يرقى إلى مستوى العقاب الجماعي، وقد يرقى أيضاً إلى استخدام التجويع كوسيلة من أساليب الحرب، وهي جرائم حرب وقد ترقى أيضاً، رهناً بإجراء مزيد من التحقيقات، إلى جرائم خطيرة أخرى بموجب القانون الدولي.

26- وتجدر الإشارة إلى أن حجم ونطاق الأضرار التي لحقت بمنازل المدنيين والبنية التحتية نتيجة القصف الجوي المكثف الذي شنته إسرائيل على قطاع غزة، وخاصة شمال غزة ومدينة غزة، لم يسبق لهما مثيل. فبحلول 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023، كان ما يقرب من 45 بالمائة من الوحدات السكنية في غزة قد دُمرت أو تضررت⁽¹⁹⁾. وقد سُويت بالأرض بالكامل تقريباً مناطق عديدة، مثل بيت حانون، في حين ورد أن متحدثاً باسم قوات الدفاع الإسرائيلي تفاخر "بالتركيز على ... أقصى قدر من الضرر" وأن "آلاف الأطنان من الذخائر" قد أسقطت على غزة في غضون أيام قليلة بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023⁽²⁰⁾.

27- ويثير الضرر الواسع النطاق في شمال غزة مخاوف جدية بشأن امتثال إسرائيل للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبادئ التمييز والتناسب والحيطة في الهجوم. ويتمتع المدنيون والأعيان المدنية

(16) انظر www.timesofisrael.com/israel-says-it-is-restarting-water-supply-to-southern-gaza-strip

(17) انظر www.timesofisrael.com/liveblog_entry/us-reveals-israel-let-commercial-goods-into-gaza-for-first-time-since-war-began و <https://edition.cnn.com/middleeast/live-news/israel-hamas-war-gaza-2023-10-31/index.html>

(18) انظر www.emro.who.int/media/news/risk-of-disease-spread-soars-in-gaza-as-health-facilities-water-and-sanitation-systems-disrupted.html و www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/IPC_Gaza_Acute_Food_Insecurity_Nov2023_Feb2024.pdf

(19) انظر <https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/hostilities-gaza-strip-and-israel-reported-impact-31-october-2023-2359> انظر أيضاً <https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/shelter-crisis-joint-advocacy-statement-24th-november-2023>

(20) انظر www.theguardian.com/world/2023/oct/10/right-now-it-is-one-day-at-a-time-life-on-israels-frontline-with-gaza

بالحماية من الهجمات، والمباني السكنية هي مبدئياً أعيان مدنية. ويجب ألا يكون الضرر المتوقع للمدنيين من هجوم على هدف عسكري مفرطاً مقارنة بالميزة العسكرية المتوقعة من الهجوم، ويجب اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين والأعيان المدنية.

28- واعتماداً على المعلومات المتاحة، يصعب أن نفهم كيف يمكن أن يتعرض هذا العدد الكبير من الأعيان المدنية الظاهرة للهجوم بصورة قانونية. ويبدو أن طبيعة أنماط الاستهداف المتبعة خلال التصعيد الحالي وتأثيراتها تختلف نوعياً عن التصعيد الأخير، مما يساهم في ارتفاع أعداد الضحايا الفلسطينيين بشكل غير عادي: حوالي 355 يوماً منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، مقابل ست وفيات يومياً خلال التصعيد في أيار/مايو 2023⁽²¹⁾.

29- وإن ما وثقته المفوضية من حوادث محددة يعزز هذه الشواغل التي ظلت قائمة إلى ما بعد الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أشار جيش الدفاع الإسرائيلي صراحة إلى اتباع نهج موسع للاستهداف⁽²²⁾، حيث يُعتبر الأعضاء المدنيون في حماس الذين لا يشاركون بشكل مباشر في الأعمال العدائية، وكذلك الأعيان المدنية التابعة لحماس، أهدافاً مشروعة، في انتهاك لمبدأ التمييز. كما ظهرت تقارير تفيد بأن الجيش الإسرائيلي طبق قواعد استهداف أوسع بكثير من ذي قبل⁽²³⁾. وهناك معلومات متزايدة ليس فقط عن هجمات محددة قد ترقى إلى جرائم حرب، ولكن أيضاً عن احتمال أخذ إسرائيل بنهج واسع النطاق ومنهجي في استهداف الأشخاص والأعيان بشكل غير قانوني بسبب تسييرات خاطئة للقانون الدولي الإنساني، ربما على مستوى السياسة العامة.

30- وتلقت المفوضية تقارير عن حوادث عديدة تثير القلق بشأن الامتثال للقانون الدولي الإنساني. ويمكن ذكر ثلاث حالات رمزية هنا. استخدمت، في هذه الهجمات، أسلحة متفجرة ذات آثار واسعة النطاق في مناطق مكتظة بالسكان، مما أسفر عن دمار هائل وأعداد كبيرة جداً من الوفيات. وفي تلك الحالات، نُسبت الضربات إلى إسرائيل، مما يثير، بناء على المعلومات المتاحة، مخاوف جدية فيما يتعلق بمشروعيتها⁽²⁴⁾. وإن شن هجوم عشوائي يسفر عن مقتل أو إصابة مدنيين، أو تنفيذ هجوم مع العلم أنه سيتسبب في خسائر أو إصابات أو أضرار مدنية عرضية مفرطة، هو جريمة حرب⁽²⁵⁾.

31- وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر 2023، بين الساعة 10:30 صباحاً والساعة 11:30 صباحاً، أُبلغ عن وقوع انفجارات ضخمة في شارع الترنس بمخيم جباليا، شمال غزة، وهو حي مكتظ ترتفع فيه الكثافة السكانية بشكل خاص. وقد دمرت الانفجارات مبنين متعددي الطوابق بالكامل وألحقت أضراراً جسيمة بالعديد من المباني المحيطة الأخرى. وتحققت المفوضية من مقتل ما لا يقل عن 39 شخصاً، من بينهم 11 طفلاً وامرأة واحدة، وتلقت معلومات عن مقتل 20 شخصاً إضافياً. وبحسب المعلومات الواردة، لم تصدر أي تحذيرات، وهو ما يفسر العدد الكبير من الضحايا نظراً للحركة الكثيفة للأشخاص الذين يباشرون أنشطتهم العادية في السوق المزدهمة آنذاك.

32- وبمراجعة الوثائق المتاحة عن الآثار الناجمة عن تلك الحادثة، يبدو أن الضربات استخدمت ذخيرة أو اثنتين من ذخائر GBU-31 المسقطة جواً نظراً لحجم الضرر والهبوط الأرضي، مما يشير إلى

(21) A/78/502، الفقرة 8.

(22) انظر <https://twitter.com/IDF/status/1712282365924343910>.

(23) انظر www.972mag.com/mass-assassination-factory-israel-calculated-bombing-gaza.

(24) أرسلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان رسالة إلى إسرائيل بشأن هذه الأحداث بتاريخ 7 كانون الأول/ديسمبر 2023، لكنها لم تتلق أي رد.

(25) Henckaerts and Doswald-Beck, *Customary International Humanitarian Law*, rule 156.

أن إسرائيل هي من نفذت الضربات. والقنابل من طراز GBU-31 هي ذخيرة كبيرة وثقيلة تستخدم لاختراق عدة طوابق من الخرسانة، والتي يمكن أن تتسبب في الانهيار الكامل للمباني العالية⁽²⁶⁾. ومن غير الواضح ما هو الهدف العسكري المحدد. فإسرائيل لم تصدر أي تصريح علني بشأن هذا الهجوم.

33- وفي 25 تشرين الأول/أكتوبر 2023، على الساعة 4:30 عصراً تقريباً، هزت انفجارات كبيرة حي اليرموك في مدينة غزة، مما أدى إلى دمار شديد وأضرار واسعة النطاق وتسبب في مئات الإصابات. وسويت بالأرض مساحة لا تقل عن 5 700 م² تقريباً، حيث دُمرت سبعة مبان على الأقل، بما في ذلك مبنى سكني شاهق، تدميراً كاملاً، وظهرت علامات أضرار جسيمة على المباني الأخرى. وتحققت المفوضية من مقتل 91 شخصاً، من بينهم 39 طفلاً و28 امرأة، وتلقت معلومات عن 7 وفيات إضافية.

34- وبناء على تقييم لأبعاد المباني المدمرة وأحجام الحُفر، يُرجح استخدام عدة ذخائر ملقاة جواً من طراز GBU-31، مما يشير إلى أن إسرائيل هي من نفذت الضربات. وفي 26 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ذكر جيش الدفاع الإسرائيلي أنه هاجم 250 هدفاً في اليوم السابق، لكنه لم يشر إلى هذا الهجوم تحديداً⁽²⁷⁾. ومن غير الواضح ما هو الهدف العسكري المحدد.

35- وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023، حوالي الساعة 2:20 بعد الظهر، أصاب جيش الدفاع الإسرائيلي مبنى سكنياً في مخيم جباليا المكتظ بالسكان، مما خلف أضراراً جسيمة، حيث دُمر ما لا يقل عن 10 مبان ولحقت أضرار جسيمة بـ 10 مبان أخرى. وتحققت المفوضية من مقتل ما لا يقل عن 23 شخصاً، من بينهم 11 طفلاً وامرأتان، وتلقت معلومات عن مقتل 63 شخصاً آخرين⁽²⁸⁾.

36- وأكد جيش الدفاع الإسرائيلي أنه نفذ الضربات، مشيراً إلى أن قواته قتلت "إبراهيم بياري، قائد كتيبة جباليا المركزية في حركة حماس"، الذي يُزعم أنه متورط في هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وعلاوة على ذلك، ذكر جيش الدفاع الإسرائيلي أن عدداً كبيراً من الإرهابيين الذين كانوا مع بياري قد قتلوا وأن الهياكل الأساسية للإرهاب تحت الأرض قد انهارت بعد الضربة⁽²⁹⁾. ومن غير الواضح ما إذا كان إبراهيم بياري قد استُهدف في الأنفاق أو فوق الأرض. واستناداً إلى تحليل مستوى الضرر وحجم الحُفر، من المحتمل أن تكون القوات الإسرائيلية قد استخدمت في الضربة ما لا يقل عن أربع ذخائر من طراز GBU-32، على الرغم من أنه لا يمكن استبعاد استخدام ذخائر GBU-31 الأكبر حجماً.

37- إن استخدام الذخائر من طراز GBU-31 أو GBU-32 في مثل هذه المناطق المكتظة بالسكان في وسط الأحياء السكنية عندما يكون من المتوقع حدوث أضرار مدنية واسعة النطاق، يثير مخاوف جدية للغاية من أن تلك الهجمات كانت غير متناسبة و/أو عشوائية، وأنه لم يتم اتخاذ احتياطات على الإطلاق أو أن الاحتياطات لم تكن كافية.

38- ووفقاً للتقارير، لم يُوجه أي تحذير، ولم يُبذل أي جهد لإخلاء المباني السكنية. وكان ممكناً استخدام وسائل قد تساعد على الحد من الخسائر في صفوف المدنيين، ولا سيما باختيار أسلحة أخرى لتحقيق نفس الأثر والحد من الدمار، إضافة إلى تغيير توقيت الهجوم مثلاً، واستخدام صفارات الإنذار من

(26) انظر www.af.mil/About-Us/Fact-Sheets/Display/Article/104572/joint-direct-attack-munition-gbu-313238.

(27) انظر <https://twitter.com/idfonline/status/1717442508563636455> (بالعبرية).

(28) انظر www.wsj.com/world/middle-east/israeli-airstrike-hamas-commander-civilian-deaths-3b6be664.

(29) انظر <https://t.me/idfofficial/4826> و www.reuters.com/graphics/ISRAEL-PALESTINIANS/GAZA-JABALIA/byprdygpe.

الغارات الجوية، والطيران المنخفض و"طرق الأسطح" أو تحذير المدنيين في مكان الحادث لإخلاء المنطقة المجاورة.

39- وقد سبق أن استخدم جيش الدفاع الإسرائيلي أسلحة محدودة الضرر والأثر كان يمكن استخدامها لهدف محدد، مثل جزء من مبنى يستخدم كهدف عسكري. وإذا كانت الأهداف مقاتلين وكان هناك خوف من أنهم سيهربون، فعندئذ تثار أسئلة خطيرة بشأن كيفية تناسب هذه الضربات ولماذا استخدمت هذه الذخائر ذات الأثر الواسع النطاق لاستهداف الأفراد بالنظر إلى الضرر الهائل الذي يمكن أن تلحقه بالمدنيين. إن استخدام هذه الأسلحة في مناطق مكتظة بالسكان لاستهداف هدف عسكري تحت المباني يثير مخاوف جدية بشأن كيفية امتثال هذه الهجمات لمبدأي التناسب والاحتياط، بالنظر إلى إمكانية التنبؤ بالخسائر الفادحة في أرواح المدنيين. وهذه هي الحالة بوجه خاص عندما تستطيع إسرائيل أن تقيم بدقة الآثار المحتملة الواسعة النطاق، ولا سيما من حيث الأضرار المدنية، التي تتجم عن الاستخدام المتكرر لتلك الأسلحة في هذه المناطق المكتظة بالسكان.

40- ولحقت أضرار واسعة النطاق بالطرق والبنى التحتية الأساسية، مثل شبكات الطاقة وشبكات التوزيع، وصهاريج تخزين المياه، والأنابيب، وشبكات الإمداد وقنوات الصرف الصحي، فضلاً عن المخازن وآبار المياه، التي لا غنى عنها لبقاء السكان. وبالاقتران مع القيود الشديدة المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية، أدت تلك الهجمات إلى تدهور سريع في إمكانية الحصول على الغذاء والماء وبداية انهيار المرافق الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية.

41- وبحلول 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023، تعرض 11 مخبزاً للقصف والتدمير، ولم يبق سوى 9 مخازن عاملة⁽³⁰⁾. واصطف الناس لساعات طويلة في المخازن القليلة المتبقية بينما تعرضوا للغارات الجوية.

42- وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023، حوالي الساعة 11:50 مساءً، يبدو أن ذخيرة إسرائيلية ملقاة جواً أصابت مخبز المغازي الجديد. وكان ذلك المخبز وقتها هو المخبز الوحيد في مخيم المغازي، الذي يبلغ عدد سكانه عادة نحو 33 000 شخص، دون احتساب النازحين من شمال غزة ومدينة غزة⁽³¹⁾. كما ألحقت الغارات أضراراً بآبار المياه، بما في ذلك بئران في النصيرات في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2023⁽³²⁾.

43- وشهدت غزة عدداً ونطاقاً غير مسبوقين من الهجمات التي استهدفت المستشفيات والمواقع الدينية والثقافية والمدارس⁽³³⁾. وقد زعمت إسرائيل أن كتائب عز الدين القسام وغيرها من الجماعات المسلحة تستخدم البنية التحتية المدنية، مثل المستشفيات والملاجئ، أو الأنفاق تحتها، للقيام بعمليات عسكرية. وإذا فعلت الجماعات المسلحة ذلك بنية استخدام الأماكن المحمية أو استغلال فرصة وجود مدنيين أو أشخاص عاجزين عن القتال لمنع مهاجمة أصولها العسكرية، فإن ذلك يشكل انتهاكاً للحظر المفروض على استخدام الدروع البشرية ويرقى إلى جريمة حرب. غير أن ذلك لا يبرر الهجمات العشوائية أو غير المتناسبة التي تشنها قوات الأمن الإسرائيلية.

(30) انظر www.ochaopt.org/content/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-25.

(31) انظر www.unrwa.org/where-we-work/gaza-strip/maghazi-camp.

(32) انظر www.ochaopt.org/content/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-25.

(33) تفيد التقارير بأن 29 ضربة أصابت المستشفيات أو المناطق المحيطة بها في الفترة ما بين 7 و31 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ويُدعى أن ما لا يقل عن 25 مسجداً تعرضت للقصف والتدمير، وأن ثلاث كنائس لحقتها أضرار جسيمة.

44- وحتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023، قدرت الأمم المتحدة أن أكثر من 62 في المائة من سكان غزة قد نزحوا، مما أجبر ما يقرب من 1,4 مليون شخص على العيش في أماكن مكتظة وغير صحية في ظل انعدام فرص كافية للوصول إلى الخدمات الأساسية التي يقع على عاتق إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، التزام قانوني بتوفيرها أو على الأقل، فيما يتعلق بالمناطق التي لا تخضع لسيطرتها الكاملة، بعدم عرقلة الوصول إليها. واستمرت هذه الظروف في التدهور بشكل كبير بعد الفترة المشمولة بالتقرير⁽³⁴⁾.

45- ولم ينجم هذا النزوح عن سير الأعمال القتالية والقصف الشديد لغزة من جانب إسرائيل فحسب، بل أيضاً بسبب أوامر الإخلاء التي أصدرتها إسرائيل والشروط التي فرضتها والتي دفعت السكان إلى الجنوب.

46- وفي حوالي منتصف ليل 12 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أمر جيش الدفاع الإسرائيلي زهاء 1,1 مليون شخص في شمال غزة بالإخلاء والتوجه جنوباً نحو وادي غزة في غضون 24 ساعة، قبل العمليات العسكرية، مما عجل بتدفق جماعي جنوباً، حتى مع استمرار القصف الجوي. وأعلن جيش الدفاع الإسرائيلي أنه سينشئ ممراً إنسانياً، ولكن التقارير تفيد بأن الناس قتلوا أثناء فرارهم، وكثيراً ما كانت "الممرات" تغلق في غضون مهلة قصيرة وكانت تُعلن من جانب واحد، ولذلك لا يمكن أبداً أن تكون آمنة تماماً⁽³⁵⁾.

47- ويقضي القانون الدولي بأن يكون أي إجلاء مؤقت وقانوني تقوم به السلطة القائمة بالاحتلال، حفاظاً على أمن السكان أو لأسباب عسكرية قاهرة، مصحوباً بإجراءات تكفل توفير سكن مناسب، وأن يتم في ظروف مرضية من النظافة والصحة والسلامة والتغذية، كما ينص على وجوب اتخاذ جميع التدابير الممكنة لضمان عدم تفريق أفراد الأسرة. ويبدو أنه لم تكن هناك أي محاولة من جانب إسرائيل للاعتقال لهذا الالتزام تجاه 1,1 مليون شخص تلقوا أمراً بالإخلاء. وطُلب من الناس السفر على الأقل جزءاً من الرحلة سيراً على الأقدام، ولم يقدم أي دعم لنزوي القدرة المحدودة على الحركة، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والنساء الحوامل، والأسر التي لديها أطفال صغار، والجرحى والمرضى.

48- وحتى الإجلاء الذي يتسم بطابع قانوني في الأصل يشكل انتهاكاً لحظر الترحيل القسري، وهو ما يمثل جريمة حرب، إذا استمر لفترة أطول مما هو مطلوب لتحقيق أمن السكان أو لأسباب عسكرية قهرية. وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي إصراره على إخلاء شمال غزة حتى نهاية الفترة التي يغطيها هذا التقرير وما بعدها. وقد أثرت مخاوف بشأن ما إذا كانت إسرائيل تسعى أيضاً، من خلال أوامر الإخلاء، إلى فرض "منطقة عازلة" أمنية لفترة طويلة. واستمرار حرمان السكان في الشمال من الماء والغذاء والأدوية وغيرها من المواد والخدمات الأساسية، وإعاقة وصول المساعدات الإنسانية، وعدم استعادة إمدادات المياه في الشمال، والدمار الشامل لمنازل المدنيين والبنى الأساسية المدنية، واستمرار الأوامر بالتوجه نحو الجنوب، كلها عوامل تدل مجتمعة على خطر نقل قسري للسكان على نطاق واسع.

(34) انظر 92-day-impact-gaza-strip-and-israel-reported-hostilities-content/ochaopt.org/www. تخلت حماس بدورها عن التزاماتها تجاه السكان المدنيين. انظر 2023-12-09/israel-gaza-opinion/story/www.latimes.com. انظر hamas-joined-united-nations-humanitarian-relief.

(35) انظر 8-update-flash-israel-and-gaza-hostilities-content/ochaopt.org/www.

49- وتحملت النساء والأطفال، الذين يشكلون أكثر من ثلثي الضحايا، وطأة النزاع بشكل غير متناسب؛ وفُرضت قيود شديدة على خدمات صحة الأم والوليد والطفل، مما يزيد من خطر الإصابة بسوء التغذية والمرض والوفاة⁽³⁶⁾.

50- وأعقب الفظائع التي ارتُكبت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 خطاب شديد الخطورة من قبل أشخاص ذوي سلطة من كلا الجانبين، وصل في بعض الأحيان إلى حد التحريض على انتهاكات حقوق الإنسان وحتى الجرائم الفظيعة. وعلى أقل تقدير، أسهم هذا الخطاب في خلق أجواء سامة ازدهر فيها العنف والتمييز. وأصدر كبار السياسيين والقادة العسكريين الإسرائيليين بيانات جردت الفلسطينيين من إنسانيتهم⁽³⁷⁾، وأوحوا بأنه لا ينبغي احترام القانون الدولي الإنساني⁽³⁸⁾، وأشاروا إلى أن العمليات تشكل "تكبة غزة"⁽³⁹⁾، وستقضي إلى تهجير الفلسطينيين في غزة بشكل دائم، وضمّنوا بياناتهم إشارات دينية عنيفة ومذلة، بما في ذلك تصريح من رئيس الوزراء جاء فيه: "يجب أن نتذكروا ما فعله عمالق بكم، كما يقول لنا كتابنا المقدس، ونحن نتذكر بالفعل، ونحن نقاتل"⁽⁴⁰⁾.

51- ولم تعرب حماس عن أسفها لأحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، حيث هدد قاداتها في عدة مناسبات بتكرار الهجمات. وعلى سبيل المثال، في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أكد مسؤول كبير في حماس أن "طوفان الأقصى [الاسم الذي أطلقته حماس على عملياتها في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023] هو العملية الأولى فقط، وستكون هناك ثانية وثالثة ورابعة"⁽⁴¹⁾.

52- هذه البيانات الصادرة عن كلا الجانبين، في سياق الاستخدام المتزامن للقوة العسكرية الإسرائيلية في غزة، وقتل آلاف الفلسطينيين في هذه العمليات، والحرمان من الحصول على الحاجات الأساسية، والتهجير القسري لجميع سكان غزة تقريباً، وكذلك قتل الأشخاص في إسرائيل، واحتجاز الرهائن في غزة، وجرائم الاغتصاب والاعتداء الجنسي والتعذيب المدعى ارتكابها من كلا الجانبين، زادت من خطر ارتكاب جرائم فظيعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

باء - تدابير عقاب جماعي في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية

53- إن الممارسات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، التي قد ترقى إلى مستوى العقاب الجماعي، زادت من حيث العدد وتنوعت من حيث الطابع⁽⁴²⁾. وتبدو الإجراءات العديدة التي اتخذتها قوات الأمن الإسرائيلية بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 في الضفة الغربية، بما فيها القدس

(36) انظر www.who.int/news/item/03-11-2023-women-and-newborns-bearing-the-brunt-of-the-conflict-in-gaza-un-agencies-warn

(37) انظر www.timesofisrael.com/liveblog_entry/defense-minister-announces-complete-siege-of-gaza-no-power-food-or-fuel-and-cogat-chief-addresses-gazans-you-wanted-hell-you-will-get-hell

(38) انظر www.timesofisrael.com/liveblog_entry/gallant-israel-moving-to-full-offense-gaza-will-never-return-to-what-it-was

(39) انظر <https://twitter.com/hahauenstein/status/1723441134221869453>

(40) انظر www.theguardian.com/us-news/2023/nov/13/biden-lawsuit-alleged-failure-prevent-genocide-israel-palestine

(41) انظر www.timesofisrael.com/hamas-official-says-group-aims-to-repeat-oct-7-onslaught-many-times-to-destroy-israel

(42) A/75/336، الفقرة 23.

الشرقية، بما في ذلك الاعتقالات الجماعية وسوء المعاملة والقيود غير المتناسبة على الحركة، تعسفية وغالباً ما تكون عقابية في طبيعتها.

54- وواصلت السلطات الإسرائيلية عمليات الهدم العقابية لمنازل عائلات المهاجرين الفلسطينيين المزعومين بطريقة تمييزية⁽⁴³⁾، ودمرت 21 مبنى سكنياً في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وأخلت قسراً 101 فلسطيني (56 رجلاً وصبياً و47 امرأة وفتاة، بينهم 41 طفلاً)⁽⁴⁴⁾. وتؤثر عمليات الهدم العقابية بشكل غير متناسب على النساء والفتيات الفلسطينيات⁽⁴⁵⁾.

55- ويبدو أن قوات الأمن الإسرائيلية تتعمد استهداف البنية التحتية المدنية وتدميرها. فعلى سبيل المثال، أدت عملية نفذتها قوات الأمن الإسرائيلية في مخيم جنين بين 3 و5 تموز/يوليه 2023 إلى تهجير ما لا يقل عن 62 أسرة تضم 283 شخصاً، من بينهم 109 أطفال. وخلال الحملة، ألحقت جرافات قوات الأمن الإسرائيلية أضراراً جسيمة بالطرق وأنابيب المياه الرئيسية وشبكة الكهرباء، مما أدى إلى نقص الكهرباء والمياه، الأمر الذي أثر تأثيراً مباشراً على ما لا يقل عن 1 880 أسرة⁽⁴⁶⁾.

56- وبعد 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، فرضت وشدت إسرائيل جملة من القيود المنهجية والتمييزية على حركة الفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وظلت هذه القيود سارية بعد 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023، مما فرض قيوداً مشددة على حرية التنقل في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية⁽⁴⁷⁾. وتمنع القيود المفروضة على الحركة وعمليات الإغلاق الوصول إلى الخدمات، بما في ذلك العلاج الطبي، وتسهم في نقص الغذاء. وشملت هذه القيود المنطقة H2 في الخليل، حيث اتخذت إسرائيل إجراءات صارمة بمنع التجول على 7 000 فلسطيني حتى يوم 21 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وأمرت بإغلاق جميع المتاجر والخدمات. وفرضت إسرائيل إغلاقاً شاملاً على حوارة، وفرضت قيوداً على الوصول إلى البلدة القديمة في القدس وحرم المسجد الأقصى.

جيم - القتل غير المشروع والإصابات في سياق إنفاذ القانون

57- صعدت إسرائيل من استخدام القوة المميتة ضد الفلسطينيين في مختلف أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، في كثير من الأحيان في حالات يشكل فيها استخدام القوة المميتة حرماناً تعسفياً من الحياة. وقتلت قوات الأمن الإسرائيلية خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير 338 فلسطينياً (من بينهم 251 رجلاً و81 فتى و3 نساء و3 فتيات). وفي الفترة من 7 إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية ما لا يقل عن 116 فلسطينياً (من بينهم 38 طفلاً وامرأة واحدة وشخصان على الأقل من ذوي الإعاقة)، أي أكثر من ثلث مجموع الوفيات خلال العام. وقبل 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، كان عدد غير مسبوق من الفلسطينيين قد قُتلوا بالفعل منذ بدء سجلات الأمم المتحدة.

58- واستخدمت قوات الأمن الإسرائيلية الوسائل والتكتيكات العسكرية في عمليات إنفاذ القانون، مثل استخدام الطائرات غير المأهولة والمركبات المسلحة، والمروحيات الهجومية، والصواريخ المضادة للدبابات،

(43) A/78/502، الفقرة 26.

(44) وفق ما أورده مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

(45) CEDAW/C/ISR/CO/6، الفقرتان 32 و33؛ وA/HRC/46/63، الفقرة 10.

(46) وفق ما أورده مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

(47) انظر www.bloomberg.com/news/features/2023-11-26/israel-hamas-war-west-bank-living-in-fear-with-killings-displaced.

والقذائف المتفجرة المحمولة على الكتف وغيرها من الأسلحة المصممة لسير الأعمال العدائية، ونشر القناصة على الأسطح، في المناطق الحضرية المكتظة بالسكان والمزدحمة⁽⁴⁸⁾. وتقاوست قوات الأمن الإسرائيلية عن اتخاذ خطوات لتهدئة المواجهات أو استخدام القوة بشكل تدريجي. وتشكل عمليات القتل الناجمة عن هذا الاستخدام غير القانوني للقوة حرماناً تعسفياً من الحياة، وقد تشكل، حسب الظروف، عمليات قتل متعمد⁽⁴⁹⁾.

59- وفي إحدى الحالات، بين 3 و5 تموز/يوليه 2023، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية 13 فلسطينياً في مخيم جنين، من بينهم 4 أطفال، في عملية استخدمت فيها الغارات الجوية، والانتشار الكثيف للأفراد على الأرض، والجرافات، والقناصة، والقوات الخاصة، في وضوح النهار وفي مناطق مكتظة بالسكان. وظهرت على الأطفال علامات الضيق النفسي الشديد بعد أن حوصروا مع أسرهم دون كهرباء وفي ظل انعدام أو نقص الطعام والماء وشهدوا وفيات وإصابات أطفال آخرين.

60- وتدهور الوضع بشدة بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 مع زيادة استخدام المركبات الجوية غير المأهولة والأنظمة الجوية غير المأهولة، والغارات الجوية الأخرى (المبلغ عنها في خمس مناسبات على الأقل بحلول 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023) في مخيمات اللاجئين وغيرها من المناطق المكتظة بالسكان خلال العمليات في شمال الضفة الغربية، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 27 فلسطينياً، من بينهم 11 طفلاً، وأضرار جسيمة في البنية التحتية. وتثير مثل هذه الحالات بواعث قلق جديدة بشأن الاستخدام غير القانوني للقوة، وانتهاك الالتزامات بالتخطيط لعمليات إنفاذ القانون للتقليل من استخدام القوة وتهديد الحياة واحتمالات القتل العمد إلى أدنى حد.

61- وفي يومي 19 و20 تشرين الأول/أكتوبر 2023، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية 14 فلسطينياً، من بينهم 6 أطفال، خلال عملية في مخيم نور شمس. وقد تسبب وجود قوات الأمن الإسرائيلية في المخيم في اندلاع اشتباكات قُتل فيها جندي إسرائيلي. وتفيد التقارير بأن القوات الإسرائيلية شنت بعد ذلك بوقت قصير غارة جوية على منطقة بعيدة عن أي تبادل لإطلاق النار، مما أسفر عن مقتل فلسطينيين مسلحين وثمانية فلسطينيين غير مسلحين لم يشاركوا في اشتباكات أو مواجهات، من بينهم أربعة أطفال. ويعكس موقف قوات الأمن الإسرائيلية التي منعت المسعفين الفلسطينيين من الوصول إلى المصابين نمطاً متتامياً. وبالإضافة إلى الذين قُتلوا في الغارة، قُتل أربعة فلسطينيين بنيران إسرائيلية، من بينهم صبي يبلغ من العمر 11 عاماً أطلق عليه الرصاص من داخل مركبة عسكرية إسرائيلية بينما كان يرشق الحجارة، وصبي يبلغ من العمر 16 عاماً أصيب بثلاث رصاصات قاتلة بينما كان يسير مع والده.

62- وطوال هذه الفترة، وفي ظل تصاعد العنف بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، استخدمت قوات الأمن الإسرائيلية القوة المميتة غير الضرورية أو غير المتناسبة، مما أسفر عن مقتل عدة فلسطينيين، في عمليات قتل متعمدة محتملة. وفي 22 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار باتجاه رجل فلسطيني يبلغ من العمر 20 عاماً فأردته قتيلاً عند مدخل مخيم العروب بعد أن أصاب ساق ضابط في قوات الأمن الإسرائيلية، عن طريق الخطأ على ما يبدو⁽⁵⁰⁾.

63- وكتلت قوات الأمن الإسرائيلية نحو 84 طفلاً، 81 فتى و3 فتيات، في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، من بينهم 38 فتى منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وأصيب ما لا يقل عن 28 شخصاً فوق الخصر، بينهم 14 في الرأس، مما يثير مخاوف من استخدام القوة المميتة عمداً. كما استخدمت

(48) A/78/502.

(49) المرجع نفسه، الفقرات 13-25.

(50) فيديو في الملف.

قوات الأمن الإسرائيلية القوة المميّنة غير الضرورية التي أدت إلى وفاة أطفال. فعلى سبيل المثال، في 19 حزيران/يونيه 2023، بينما كانت قوات الأمن الإسرائيلية تتسحب من مخيم جنين، أطلق جندي من قوات الأمن الإسرائيلية النار على فتاة فلسطينية تبلغ من العمر 14 عاماً وأرداها قتيلة أمام منزلها.

64- وتُعزّض قوات الأمن الإسرائيلية الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، للخطر، بما في ذلك باستخدامهم، فيما يبدو، دروعاً بشرية⁽⁵¹⁾. وفي أحد الأمثلة على ذلك، في 3 تموز/يوليه 2023، استخدمت قوات الأمن الإسرائيلية، فيما يبدو، رجلين فلسطينيين درعاً بشرياً خلال عملية في مخيم جنين. ومن شأن هذه الأعمال أن تشكل انتهاكاً للالتزام الإيجابي لإسرائيل بضمان الحق في الحياة⁽⁵²⁾ وقد ترقى إلى جريمة الحرب المتمثلة في أخذ الرهائن في سياق الاحتلال.

65- وواصلت قوات الأمن الإسرائيلية استخدام الأسلحة النارية دون داع أو بطريقة غير متناسبة، بما في ذلك رداً على الفلسطينيين الذين يلقون الحجارة أو الزجاجات الحارقة. ففي 13 تشرين الأول/أكتوبر 2023، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية فتى فلسطينياً يبلغ من العمر 16 عاماً بينما كان يلقي زجاجات حارقة خلال مواجهات مع قوات الأمن الإسرائيلية في العيسوية بالقدس الشرقية⁽⁵³⁾. وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار باتجاه رجل فلسطيني من ذوي الإعاقة يبلغ من العمر 23 عاماً وقتلته عقب احتجاج طلابي في يطا بمحافظة الخليل، على الرغم من أنه لم يشكل أي تهديد وشيك⁽⁵⁴⁾.

66- وفي الغالبية العظمى من الحالات التي رصدتها المفوضية، لم يستوف استخدام القوة من جانب قوات الأمن الإسرائيلية شروط الشرعية والضرورة والتناسب⁽⁵⁵⁾. حيث إن القتل المقصود للأشخاص المحميين أو استخدام الأسلحة النارية التي تتسبب في وفاة أشخاص لا يشكلون تهديداً وشيكاً للحياة أو تهديداً بالتسبب في إصابة خطيرة يشكل حرماناً تعسفياً من الحياة⁽⁵⁶⁾ وقد يصل أيضاً إلى حد القتل العمد، وهو جريمة حرب في سياق الاحتلال⁽⁵⁷⁾.

دال - القيود غير المبررة على حرية التعبير وتكوين جمعيات

67- شددت إسرائيل القيود التي تفرضها على الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين جمعيات، حيث كثفت محاولاتها لإسكات المدافعين عن حقوق الفلسطينيين⁽⁵⁸⁾، لا سيما بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. فقد قُتل صحفيون بأعداد قياسية خلال الأعمال العدائية في غزة، مما يشير إلى تدهور الأوضاع في بيئة مميّنة أصلاً. ولم تُحاسَب إسرائيل أي شخص على قتل 20 صحفياً فلسطينياً وأجنبياً منذ عام 2001⁽⁵⁹⁾.

(51) A/78/502، الفقرة 22.

(52) A/HRC/52/75، الفقرة 17.

(53) فيديو في الملف.

(54) انظر <https://x.com/Nawajaa/status/1719749284386451939?s=20>.

(55) المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، المادتان 5 و9.

(56) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 6.

(57) نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 8(أ)(1) و(ج) 1.

(58) A/78/502، الفقرات 48-55.

(59) انظر <https://cpj.org/reports/2023/05/deadly-pattern-20-journalists-died-by-israeli-military-fire-in-22-years-no-one-has-been-held-accountable>.

68- وتعرض صحفيون ومدونون فلسطينيون لخطر التهريب والاعتقال بتهم فضفاضة هي "التحريض" أو "الإرهاب"، وقد تزايدت هذه الحالات بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، مما أثار مخاوف من انتهاك الحق في حرية التعبير. واعتقلت قوات الأمن الإسرائيلية فلسطينيين بعد نشر أو استهلاك محتوى على وسائل التواصل الاجتماعي يتعلق بأحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 والنزاع في غزة، مما أثر بطريقة غير متناسبة وتمييزية على حق الفلسطينيين في حرية التعبير، بما في ذلك الوصول إلى المعلومات.

69- وعلى الرغم من الزيادة الملحوظة في خطاب الكراهية والتحريض على الكراهية والعنف ضد الفلسطينيين⁽⁶⁰⁾، بمن فيهم المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل، لم يُبلغ عن أي اعتقالات. وقد طُرحت مقترحات في الكنيست لتوسيع نطاق قانون مكافحة الإرهاب لعام 2016، الذي يستهدف حقوق الفلسطينيين في الحصول على المعلومات وحرية التعبير، وربما ينطوي على مراقبة غير قانونية وتمييزية⁽⁶¹⁾.

70- وظل تصنيف إسرائيل في عام 2021 لسبع منظمات من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية العريقة على أنها "إرهابية" أو "غير قانونية" قائماً على الرغم من أن إسرائيل لم تقدم أي أدلة لدعم هذا التصنيف. ونتيجة لذلك، ظلت المنظمات تعيش في ظل تهديد دائم بالإغلاق وابعثال موظفيها وممثليها القانونيين. ويواجه المجتمع المدني الأوسع إمكانية فرض قيود من الممولين منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وذلك في وقت أصبح فيه دعم المجتمعات المحلية التي تعاني من جراء التصعيد، بما في ذلك المحتجزون والسجناء، أكثر أهمية من أي وقت مضى⁽⁶²⁾.

71- واستمرت الجهات المسؤولة الفلسطينية في غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، في قمع الانتقادات الموجهة للسلطة، وفي التقاعس عن التصدي بشكل كاف لخطاب الكراهية والتحريض على العنف ضد الإسرائيليين. واستخدمت قوات الأمن الفلسطينية القوة غير الضرورية وغير المتناسبة، بما في ذلك الذخيرة الحية والضرب، لتفريق الاحتجاجات في رام الله ومدن الضفة الغربية الأخرى في يومي 17 و18 تشرين الأول/أكتوبر 2023، والتي توفي خلالها رجل وصبي بعد إصابتهما على أيدي قوات الأمن الفلسطينية. وأفادت منظمات فلسطينية بأن عدة أشخاص آخرين اعتُقلوا وتعرضوا للضرب أثناء الاعتقال وجرت ملاحقتهم بتهم جنائية، كما أفادت بأن الإجراءات القانونية لم تُستكمل بعد في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

هاء - العنف الجنساني

72- هناك تقارير عديدة عن الاغتصاب والعنف الجنسي والاعتداء على نساء وفتيات خلال هجمات 7 و8 تشرين الأول/أكتوبر 2023 في جنوب إسرائيل⁽⁶³⁾. وأشارت تلك التقارير إلى عدة شهادات تتعلق بالاغتصاب الجماعي والتشويه والقتل على أيدي أعضاء كتائب عز الدين القسام في مهرجان نوبا الموسيقي، وإلى روايات من المسعفين تفيد بأن نساء وفتاة واحدة على الأقل ظهرت عليهن علامات العنف الجنسي، كما أشارت إلى مواد سمعية بصرية، بما في ذلك شريط فيديو نشرته حماس، تظهر فيه جنديّة إسرائيلية عارية لا ترتدي إلا ملابسها الداخلية وهي فاقدة الوعي أو ميتة في غزة. ووردت معلومات عن

(60) انظر <https://7amleh.org/2023/10/12/7amleh-documents-19-000-violent-tweets-in-hebrew-on-x>

و www.nytimes.com/2023/11/15/world/middleeast/israel-gaza-war-rhetoric.html

(61) انظر www.adalah.org/en/content/view/10930, legislated after the reporting period

(62) انظر www.amnesty.org/en/latest/news/2023/11/european-governments-donors-discriminatory-funding-restrictions-to-palestinian-civil-society-risk-deepening-human-rights-crisis

www.phr.org.il/en/gender-based-violence-eng

(63) انظر www.phr.org.il/en/gender-based-violence-eng

إنشاء لجنة مدنية إسرائيلية غير حكومية كلفت بالتحقيق في الجرائم التي ارتكبتها حماس بحق النساء والأطفال بغية توثيق العنف الجنساني المرتكب ضد النساء والأطفال. وقد طلبت المفوضية مراراً من السلطات الإسرائيلية السماح لها برصد وتوثيق هذه الادعاءات، ولكنها لم تتلق أي رد حتى الآن.

73- وغالباً ما اقترنت الاعتقالات التي نفذتها قوات الأمن الإسرائيلية بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 بالاعتداء بالضرب على النساء والرجال الفلسطينيين وسوء معاملتهم وإذلالهم، بما في ذلك أعمال الاعتداء الجنسي، مثل ركل الأعضاء التناسلية والتهديد بالاعتصاب. وتأكدت شهادات الضحايا وشهود العيان من خلال مقاطع فيديو نشرها جنود إسرائيليون على وسائل التواصل الاجتماعي تظهر إساءة معاملة الفلسطينيين، بمن فيهم المعتقلون الذكور الذين تم تصويرهم أو تسجيلهم على شريط فيديو وهم يجردون من ملابسهم أو نصف عراة، ومعصوبي الأعين، ومكبلي الأيدي، ويتعرضون للإيذاء الجسدي والإذلال على أيدي الجنود الإسرائيليين⁽⁶⁴⁾.

74- وظل أفراد مجتمع الميم في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة يتعرضون للتمييز والعنف من قبل أسرهم ومجتمعاتهم المحلية وسلطاتهم، في ظل وجود سبل قليلة أو معدومة للحماية ومحدودية فرص الوصول إلى الخدمات⁽⁶⁵⁾. وفي الضفة الغربية، وثقت المفوضية السامية عدة حالات لرجال اعتقلتهم قوات الأمن الفلسطينية لكونهم مثليين وعرضتهم للضرب وسوء المعاملة أثناء الاستجواب والاحتجاز، وهي أفعال قد تصل إلى حد التعذيب. وكشفت قوات الأمن الفلسطينية أيضاً عن ميولهم الجنسية، أو هددت بالكشف عنها، لأفراد أسرهم أو غيرهم من المحتجزين، مما أدى في حالة واحدة على الأقل إلى تعرض رجل للاعتداء الجنسي من قبل سجناء آخرين.

واو - الاحتجاز التعسفي، والتعذيب، وسوء المعاملة

75- زادت حالات الاعتقال الإداري للفلسطينيين وغيره من أشكال الاحتجاز التعسفي من قبل إسرائيل زيادة سريعة في عام 2023⁽⁶⁶⁾. فبحلول 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023، احتجزت إسرائيل 6 704 سجناء "أمنيين"، بينهم 2 313 سجيناً محكوماً و 2 321 معتقلاً احتياطياً و 2 070 معتقلاً إدارياً. كما احتجزت إسرائيل 105 أشخاص باعتبارهم "مقاتلين غير نظاميين"، دون أن تتوفر معلومات عن ظروف احتجازهم أو سير الإجراءات القانونية المتخذة ضدهم⁽⁶⁷⁾. وأوقفت إسرائيل جميع زيارات اللجنة الدولية للصليب الأحمر للفلسطينيين في السجون الإسرائيلية⁽⁶⁸⁾.

76- وبعد 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، نفذت قوات الأمن الإسرائيلية آلاف الاعتقالات الجماعية للفلسطينيين، في إطار عمليات استباقية حسب التقارير الواردة، بمن فيهم شخصيات سياسية وقادة مجتمعيون وناشطون، مثل المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيين والطلاب وأفراد أسر الأشخاص المطلوبين. وفي الفترة من 8 إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023، اعتقلت قوات الأمن

(64) انظر www.haaretz.com/israel-news/2023-11-09/ty-article-magazine/premium/growing-number-of-idf-soldiers-are-documenting-and-posting-their-own-abuse-of-palestinians/000018b-ae60-dea2-a9bf-fefe96070000

(65) A/HRC/52/75، الفقرات 37-39.

(66) انظر A/HRC/52/75.

(67) انظر <https://hamoked.org/prisoners-charts.php>؛ تشمل البيانات التي قدمتها مصلحة السجون الإسرائيلية جميع "السجناء الأمنيين"، بما في ذلك في الضفة الغربية.

(68) انظر www.mako.co.il/news-military/6361323ddea5a810/Article-9362f7b9c078b81026.htm (بالعبرية).

الإسرائيلية 1 760 فلسطينياً، من بينهم 145 امرأة و55 طفلاً و17 صحفياً، في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وأصدرت 872 أمر اعتقال إداري⁽⁶⁹⁾. وكثيراً ما اتسمت الاعتقالات بطابع وحشي وتخللتها اعتداءات بالضرب ومعاملة لا إنسانية ومهينة، بلغت في بعض الحالات حد التعذيب⁽⁷⁰⁾.

77- واحتُجز ما لا يقل عن 4 000 فلسطيني من غزة، يقيمون في إسرائيل بشكل قانوني، بمعزل عن العالم الخارجي بعد أن ألغت إسرائيل علاجهم الطبي وتصاريح عملهم في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ولم تقدم إسرائيل معلومات عن مصيرهم لأسابيع ولم تقدمهم إلى العدالة أو توجه إليهم أي تهمة، مما تسبب في معاناة أسرهم وأحبائهم. ووصف عدد من الأفراد، للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، احتجازهم في ظروف غير إنسانية، بما في ذلك التهديد بالاعتصاب، وتجريدهم من ملابسهم، وحرمانهم من إمكانية الوصول إلى المراحيض ومن الطعام والماء.

78- وفي 1 شباط/فبراير 2023 أعلنت إسرائيل عن تدابير من شأنها أن تزيد ظروف احتجاز الفلسطينيين سوءاً⁽⁷¹⁾. فبعد 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، فرضت الحكومة قيوداً إضافية على الوصول إلى الغذاء والماء والصرف الصحي والكهرباء والعلاج الطبي ووسائل الإعلام والمعلومات والزيارات العائلية والحق في التشاور مع الممثلين القانونيين. وأفاد سجناء بحدوث نقص حاد في الغذاء، وسوء الأحوال المعيشية والنظافة الصحية، بما في ذلك ممارسة العنف ضدهم وضد سجناء أمنيين آخرين، مما أدى إلى إصابات خطيرة ظلت دون علاج. وتعرض العديد من المعتقلين، بمن فيهم الأطفال والمسنون والنساء، للعنف الذي قد يصل في بعض الحالات إلى حد التعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة.

79- وبحلول 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023، توفي خمسة رجال فلسطينيين في السجون الإسرائيلية، بمن فيهم خضر عدنان، الذي توفي في أيار/مايو 2023⁽⁷²⁾. وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023 أعلن عن وفاة عرفات ياسر حمدان، البالغ من العمر 25 عاماً، والذي يعاني حسب التقارير الواردة من داء السكري المعتمد على الأنسولين. وكان قد احتُجز خلال اعتقالات جماعية نفذتها قوات الأمن الإسرائيلية في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2023 في بيت سيرا، رام الله. ويُذكر أنه احتُجز لمدة 12 ساعة على الأقل ورأسه مغطى بقبعة صوفية سميكة في سجن عوفر وعتصيون. ووردت معلومات تفيد بفتح تحقيق في وفاته. وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أعلنت مصلحة السجون الإسرائيلية عن وفاة عمر حمزة دراغمة، وهو قيادي فلسطيني في حماس يبلغ من العمر 58 عاماً من طوباس. وأُبلغ عن حالات مماثلة بعد الفترة المشمولة بالتقرير.

80- ويُزعم أن جهاز المخابرات العامة الفلسطينية ما فتئ يمارس الاحتجاز التعسفي، بما في ذلك ضد النشطاء السياسيين والشخصيات العامة والدينية وطلاب الجامعات الناشطين سياسياً. وواصلت المفوضية السامية توثيق حالات التعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة التي ارتكبتها جهاز المخابرات العامة الفلسطينية.

(69) انظر

www.facebook.com/freedom2pal/posts/pfbid02nuF4sorw6ZVv2Vxd3hJVL8o5jNVGXuyHybd8vLzjiqRDvKuN29WTdX4r3AYdrxGI (باللغة العربية).

(70) انظر www.timesofisrael.com/idf-soldiers-film-themselves-abusing-humiliating-west-bank-palestinians

(71) A/78/502، الفقرة 39.

(72) A/78/502، الفقرة 38.

ثالثاً - معلومات محدثة بشأن المساءلة

81- في سياق الأعمال العدائية في غزة، لم يتخذ أي من الطرفين خطوات لضمان المساءلة الشاملة عن الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت خلال التصعيد السابق، والتي اتسم كل منها بأنماط طويلة الأمد من انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من قبل جميع الأطراف. وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023، لم تكن المفوضية السامية على علم بأي خطوات اتخذها أي طرف في النزاع خلال الفترة المشمولة بالتقرير لضمان المساءلة عن الانتهاكات الفعلية أو المحتملة للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك جرائم الحرب المزعومة، التي ارتكبت في سياق الأعمال العدائية.

82- وظل الإفلات من العقاب متفشياً فيما يتعلق بحوادث الاستخدام غير المشروع للقوة من قبل قوات الأمن الإسرائيلية خارج سياق الأعمال العدائية الحالية، سواء في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، أو على طول السياج الحدودي مع قطاع غزة. ففي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2017 إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية 934 فلسطينياً (بينهم 218 طفلاً) في عمليات لإنفاذ القانون في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد تلقت المفوضية السامية معلومات عن فتح تحقيقات جنائية فيما يتصل بـ 105 حالات فقط تتعلق بالوفيات التي حدثت قبل تشرين الأول/أكتوبر 2022، منها ما لا يقل عن 33 تحقيقاً أُغلق دون اتخاذ مزيد من الإجراءات وخمسة تحقيقات أسفرت عن تقديم لوائح اتهام، أدت ثلاثة منها إلى إدانات. وليس لدى المفوضية أي علم بأي لائحة اتهام صدرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

83- ويقتضي القانون الدولي لحقوق الإنسان إجراء تحقيق فعال في جميع الوفيات والإصابات الخطيرة الناجمة عن استخدام القوة في عمليات إنفاذ القانون⁽⁷³⁾. وتستلزم سياسة التحقيق التي تتبعها قوات الأمن الإسرائيلية، والتي يزعم أنها تطبق في الضفة الغربية منذ عام 2011، إجراء تحقيق فوري في العمليات التي تؤدي إلى الوفاة، إلا عندما يكون الحادث بسبب "قتال فعلي"، بما في ذلك أي تبادل لإطلاق النار، وهو ما ينطوي على خلط بين القواعد المطبقة على إنفاذ القانون وتلك المطبقة على الأعمال العدائية⁽⁷⁴⁾. وفي 6 تموز/يوليه 2023، برأت المحكمة المركزية في القدس ضابط شرطة حرس الحدود الذي قتل إياد الحلاق في 30 أيار/مايو 2020، وهو فلسطيني مصاب بالتوحد يبلغ من العمر 32 عاماً من القدس الشرقية، على الرغم من أنه لم يكن يشكل تهديداً عندما قُتل⁽⁷⁵⁾. ورأت المحكمة أن المتهم اتخذ قراراً في جزء من الثانية، كان "جزءاً لا يتجزأ من النشاط العسكري"، وهو ما ينطوي على خلط بين نظامين متميزين بشأن استخدام القوة، حيث طبقت المحكمة "الاستثناء بسبب حدوث قتال" على إنفاذ القانون⁽⁷⁶⁾، وهو ما يكرس الإفلات العام من العقاب الذي تتمتع به قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

84- وعلى حد علم المفوضية السامية، لا يجري التحقيق في أي من عمليات القتل الناجمة عن الاستخدام غير المشروع للقوة الموثقة في هذا التقرير، مما يؤدي إلى استمرار الإفلات من العقاب على الاستخدام غير المشروع للقوة المميتة من جانب قوات الأمن الإسرائيلية ضد الفلسطينيين⁽⁷⁷⁾. وإن تقاعس

(73) A/HRC/52/75، الفقرة 53.

(74) المرجع نفسه، الفقرات 53-55.

(75) انظر <https://img.mako.co.il/2023/07/06/policedin.pdf?Partner=interlink> (بالعبرية).

(76) A/HRC/46/22، الفقرتان 17 و18.

(77) CCPR/C/ISR/CO/5، الفقرة 26.

إسرائيل المنهجي والتمييزي عن التحقيق الفعال والفوري في مثل هذه الحوادث يزيد من الإفلات من العقاب، مما يؤدي بدوره إلى المزيد من الإصابات في صفوف الفلسطينيين.

85- ورغم وجود قنوات تتيح للفلسطينيين الذين يعيشون تحت السيطرة الفعلية للسلطة الفلسطينية وسلطات الأمر الواقع في غزة الإمكانية لتقديم شكاوى، نادراً ما يُتخذ أي إجراء تحقيقاً للمساءلة. وعلى الرغم من إجراءات المتابعة التي اتخذتها المفوضية السامية، لم يحرز أي تقدم حقيقي في المحاكمة المتعلقة بمقتل نزار بنات، وهو معارض للسلطة الفلسطينية. وظل الأفراد الـ 14 المتهمون بقتله طلقاء، بينما استمر تهريب شهود الادعاء⁽⁷⁸⁾. ولا يزال الإفلات من العقاب على جرائم العنف الجنساني متفشياً في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

رابعاً - استنتاجات وتوصيات

86- كان الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة مزرياً بالفعل قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، نظراً للاحتلال المستمر منذ 56 عاماً، والحصار المفروض على غزة منذ 16 عاماً، وزيادة عنف الدولة والمستوطنين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، فضلاً عن الأنظمة التمييزية القائمة منذ أمد طويل التي تطبقها إسرائيل للسيطرة على الفلسطينيين.

87- وأدت الهجمات المروعة التي شنتها الجماعات الفلسطينية المسلحة في 7 و8 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وما تلاها من رد عسكري واسع النطاق من قبل إسرائيل، مما تسبب في دمار ومعاناة غير مسبوقين للمدنيين في غزة، إلى أزمة إنسانية مروعة. وقد أدت وسائل وأساليب الحرب التي اختارتها إسرائيل إلى معاناة شديدة للفلسطينيين، بما في ذلك من خلال قتل المدنيين على نطاق واسع، والتجهير المتكرر على نطاق واسع، وتدمير المنازل، والحرمان من الغذاء الكافي وغيره من الضروريات. وقد ارتكبت جميع الأطراف انتهاكات واضحة للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك جرائم حرب محتملة. ولا بد من إجراء مزيد من التحقيقات لتحديد ما إذا كانت جرائم أخرى بموجب القانون الدولي قد ارتكبت. ويجب أن يخضع الجميع للمساءلة. فلا يمكن أن يستمر الإفلات من العقاب الذي أبلغت عنه المفوضية لسنوات عديدة. والعدالة شرط أساسي لإنهاء دورات العنف لكي يتمكن الفلسطينيون والإسرائيليون من اتخاذ خطوات ذات مغزى نحو السلام.

88- ويدعو المفوض السامي جميع أطراف النزاع إلى تنفيذ وقف لإطلاق النار لأسباب تتعلق بحقوق الإنسان ولأسباب إنسانية، وضمان الاحترام الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وضمان المساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات.

89- ويدعو المفوض السامي على وجه الخصوص الجماعات الفلسطينية المسلحة في غزة إلى القيام بما يلي:

(أ) قمع جميع انتهاكات القانون الدولي والمعاقبة عليها، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، التي ارتكبتها أعضاؤها في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 ومنذ ذلك الحين؛

(78) A/HRC/52/75، الفقرة 61. لم يرد أي رد على المذكرة الشفوية المؤرخة 10 تموز/يوليه 2023 الموجهة من المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى البعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، والتي أعربت فيها المفوضية السامية عن قلقها بشأن المحاكمة.

(ب) ضمان المعاملة الإنسانية لجميع الرهائن والإفراج عنهم فوراً، والكف عن إطلاق المقذوفات العشوائية واختيار مواقع مشتركة للأهداف العسكرية والمدنيين بقصد منع استهداف الأهداف العسكرية.

90- ويدعو المفوض السامي إسرائيل على وجه الخصوص إلى القيام بما يلي:

(أ) الإنهاء الفوري لجميع ممارسات العقاب الجماعي، بما في ذلك رفع الحصار والإغلاق - و"الحصار الشامل" - المفروضين على غزة، وضمان الوصول الفوري للسلع الإنسانية والتجارية في جميع أنحاء غزة، بما يتناسب مع الاحتياجات الإنسانية الهائلة؛

(ب) ضمان اتخاذ قوات الأمن الإسرائيلية فوراً خطوات للامتثال للقانون الدولي الإنساني في سير الأعمال العدائية، بما في ذلك من خلال تطبيق قواعد وسياسات الاستهداف التي تمثل امتثالاً تاماً لمبادئ التمييز والتناسب والحيطه في الهجوم، ووقف استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان، وحماية المستشفيات وغيرها من البنى التحتية المدنية الضرورية لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة؛

(ج) قمع جميع انتهاكات القانون الدولي والمعاقبة عليها، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وضمان إجراء تحقيقات فورية وشاملة ومستقلة ونزيهة وفعالة في جميع الحوادث التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية والتي أدت إلى انتهاكات خطيرة للقانون الدولي، بما في ذلك بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وضمان محاسبة الجناة وإنصاف الضحايا؛

(د) السماح لجميع الفلسطينيين الذين هُجروا قسراً من غزة بالعودة إلى ديارهم عن طريق تهيئة ظروف آمنة والوفاء بمسؤولياتها كسلطة قائمة بالاحتلال في هذا الصدد؛

(هـ) ضمان اتساق قواعد الاشتباك الخاصة بقواتها الأمنية وتطبيقها بالكامل مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك عدم استخدام الأسلحة النارية في أنشطة إنفاذ القانون إلا كإجراء أخير وفي حالة وجود تهديد محقق قد يتسبب في الموت أو في إصابة خطيرة، وتخطيط عمليات إنفاذ القانون وتنفيذها للتقليل إلى أدنى حد من الخطر على حياة السكان المدنيين والحد من تعريضهم لأي إصابات خطيرة؛

(و) إجراء تحقيقات سريعة وشاملة ومستقلة ونزيهة وفعالة في جميع الحالات التي استخدمت فيها قوات الأمن الإسرائيلية القوة وأدت إلى قتل فلسطينيين أو إصابتهم في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وضمان مساءلة الجناة وتقديم الجبر للضحايا؛

(ز) وضع حد لممارسات الاحتجاز الإداري وغيره من أشكال الاحتجاز التي تصل إلى حد الاحتجاز التعسفي فوراً وضمان الإفراج عن جميع المعتقلين ما لم توجه إليهم تهمة بصورة سريعة ويحاكموا محاكمة عادلة تطبق فيها قوانين غير تمييزية؛ والتحقق من توافق ظروف الاحتجاز بشكل صارم مع القواعد والمعايير الدولية ووضع حد لجميع الممارسات التي قد ترقى إلى التعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة؛

(ح) التعجيل بإلغاء التصنيف الذي يعتبر منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية الفلسطينية منظمات "إرهابية" أو "غير مشروعة"؛

(ط) إنهاء الاحتلال العسكري للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، المستمر منذ 56 عاماً، كجزء من عملية أوسع نطاقاً نحو تحقيق المساواة والعدالة والديمقراطية وعدم التمييز وإعمال جميع حقوق الإنسان لجميع الفلسطينيين.

91- ويدعو المفوض السامي أيضاً السلطات الفلسطينية إلى حماية حقوق جميع الفلسطينيين دون تمييز، بما في ذلك التمييز على أساس النوع الاجتماعي أو الميل الجنسي أو الهوية الجنسية، والتصدي بفعالية لجميع حالات العنف الجنسي.

92- ويوصي المفوض السامي جميع الجهات المسؤولة بالقيام بما يلي:

(أ) الإنهاء الفوري لجميع الممارسات التي قد تشكل ضرباً من ضروب التعذيب أو سوء المعاملة، بما في ذلك العنف الجنسي؛

(ب) اتخاذ خطوات فورية لمنع خطاب الكراهية وكل تحريض على الكراهية والعنف، أو قمعهما والمعاقبة عليهما؛

(ج) وضع حد للإفلات من العقاب وإجراء تحقيقات سريعة ومستقلة ونزيهة وشاملة وفعالة وشفافة في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الادعاءات المتعلقة بارتكاب جرائم دولية في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وبعد ذلك، بما يشمل التحقيق في الادعاءات المتعلقة بالجرائم بموجب القانون الدولي؛ وضمان التعاون مع الآليات الدولية وعبر الوطنية للمساءلة، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية؛ والحرص على حصول جميع الضحايا وأسرههم على سبل انتصاف فعالة، وجبر الضرر وكشف الحقيقة باتباع نهج يراعي المنظور الجنساني، فضلاً عن تقديم الدعم النفسي لضحايا العنف الجنسي؛

(د) اتخاذ التدابير اللازمة لمنع جميع أشكال العنف الجنسي، بما في ذلك العنف في الوسط العائلي، ومقاضاة الجناة، بمن فيهم مرتكبو العنف الجنسي والجنساني، وإصدار الأحكام المناسبة بحقهم، وجبر الضرر للضحايا؛

(هـ) ضمان احترام وحماية الحق في حرية التعبير وتكوين جمعيات، والتحقق من أن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بمن في ذلك المدافعات عن حقوق الإنسان، قادرة على ممارسة الأنشطة المشروعة بأمان وحرية ودون مضايقات؛

93- يدعو المفوض السامي جميع الدول ومكونات المجتمع الدولي إلى القيام بما يلي:

(أ) ممارسة نفوذها لوقف انتهاكات القانون الدولي الإنساني من قبل جميع أطراف النزاع ومنع تكرارها، وعدم تمكين مثل هذه الانتهاكات؛

(ب) دعم المجتمع المدني وضمان التمويل الكافي له لتمكينه من الاستجابة للحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان الخطيرتين؛

(ج) تشجيع إسرائيل على التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان وإصدار تأشيرات لموظفيها الدوليين، وضمان وصول المفوضية السامية إلى جميع أنحاء إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة لرصد وتوثيق جميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.